

دور النظام المحاسبي المالي المكيف في تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع الفلاحي -دراسة تحليلية-

The Role of Adapted Financial Accounting System in Enhancing Governance Principles in
the Agricultural Sector
-Analytical Study-

كحلوش أمينة¹، بوجلال احمد²، سعيداني محمد السعيد³

¹ سكيكدة (الجزائر)، a.kahloucche@univ-skikda.dz

² جامعة الاغواط a.boudjelal@lagh-univ.dz

³ جامعة الاغواط saidanimouha@gmail.com

تاريخ النشر: 2025-04-29

تاريخ القبول: 2025-02-13

تاريخ الاستلام: 2025-01-14

ملخص:

يسلط هذا المقال الضوء على الدور الهام للنظام المحاسبي المالي المكيف في تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع الفلاحي ، يوضح كيف يمس هذا النظام الشفافية والمساءلة من خلال توفير تقارير مالية (قوائم مالية) دقيقة وموثوقة، مما يزيد الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة

كما توصلت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي تم إصداره في جوان 2023 يوفر أرضية صلبة لتحقيق الشفافية والمساءلة (ركيزتي الحوكمة) من خلال تمكين المؤسسات الفلاحية من توفير معلومات دقيقة وشفافة لأصحاب المصلحة مما يعزز الثقة ويقلل من الشكوك المتعلقة بالإدارة المالية ويتيح للمؤسسات إمكانية تتبع الأداء المالي بدقة مما يساعد في تحديد المسؤوليات والمساءلة عن النتائج المالية والإدارية ويضمن الإمتثال للمعايير المحاسبية

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الفلاحية، النظام المحاسبي المالي، الشفافية، المساءلة

تصنيف JEL : Q18 ؛ H83 ، O22

Abstract:

This article highlights the important role of the customized financial accounting system in strengthening governance principles in the agricultural sector, and explains how this system improves transparency and accountability by providing accurate and reliable financial reports (financial statements) which increases confidence among investors and stakeholders.

The study also found that the adapted financial accounting system provides , through its outputs of financial statements and accounting information , a solid foundation for achieving transparency and accountability (the pillars of governance) , by enabling agricultural institutions to provide accurate and transparent information to stakeholders , which enhances confidence and reduces doubts related to

* : المؤلف المرسل

financial management and enables institutions to accurately track financial performance , which helps in determining responsibilities and accountability for financial and administrative results and ensures compliance with accounting standards

Keywords: Agricultural Governance , adapted Financial Accounting System, Tranparency Accountability.

JEL Classification Codes : Q18 ; H83 , O22

1. مقدمة:

تعتبر الحوكمة الفلاحية من العوامل الحاسمة في تحقيق التنمية المستدامة و تحسين الأداء الاقتصادي للقطاع الفلاحي، إذ يلعب هذا القطاع دورا أساسيا في تأمين الغذاء، توفير فرص العمل، و تعزيز الاقتصاد الوطني، و مع تزايد التحديات التي تواجه الزراعة مثل التغيرات المناخية، انخفاض الموارد الطبيعية و زيادة الطلب على المنتجات الغذائية، يصبح من الضروري اعتماد نظم فعالة تعزز من مبادئ الحوكمة.

وفي هذا المجال خصص النظام المحاسبي المالي المكيف لتلبية احتياجات معينة في البيئة المالية، لتنظيم وتسجيل العمليات المالية لأنشطة اقتصادية محددة، يهدف توفير معلومات مالية موثوقة و ملائمة لمختلف أصحاب المصالح، المستثمرين، الدائنين، الحكومة،...الخ، لتقييم الأداء المالي لمختلف القطاعات بشكل أفضل، فبعد إصدار الجهات الوصية في الجزائر للنظام المحاسبي المالي المكيف للقطاع الفلاحي في الفاتح من جوان 2023 و المتمثل في القرار 201 ،بدأت تطرح العديد من التساؤلات حول مدى فعالية هذا النظام في تعزيز مبادئ الحوكمة للقطاع الفلاحي باعتباره أداة رئيسية تسهم في تعزيز الشفافية و المساءلة داخل المؤسسات الفلاحية، و يوفر إطارا موحدا لتسجيل المعاملات المالية و تحليل البيانات مما يسهل اتخاذ قرارات مدروسة تستند إلى معلومات دقيقة و موثوقة .

الإشكالية:

وهذا ما يدفعنا لطرح التساؤل الآتي كإشكالية لهذه الدراسة:

ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي المكيف في تعزيز مبادئ الحوكمة داخل القطاع الفلاحي؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضية التالية:

يساهم النظام المحاسبي المالي المكيف في تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع الفلاحي من خلال تحسين الشفافية و المساءلة، مما يؤدي إلى زيادة الثقة بين المزارعين و المستثمرين.

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي المكيف للقطاع الفلاحي؛
- توضيح مفهوم الحوكمة و أهميتها في تحسين إدارة الموارد الزراعية؛
- إبراز كيفية تعزيز النظام المحاسبي المالي المكيف لمبادئ الشفافية و المساءلة.

أهمية الدراسة:

يكتسب هذا المقال أهمية كبيرة في سياق تعزيز الحوكمة الفلاحية و دعم التنمية المستدامة في القطاع الزراعي. من خلال تسليط الضوء على دور النظام المحاسبي المالي المكيف، و كيف يمكن لهذا النظام أن يساهم في تعزيز الشفافية و المساءلة، مما يعزز الثقة بين المستثمرين و أصحاب المصلحة.

تقسيمات الدراسة:

المحور الأول: محاسبة القطاع الفلاحي وفق النظام المحاسبي المالي المكيف.

المحور الثاني: الحوكمة و أهميتها في القطاع الفلاحي.

المحور الثالث: تدابير تعزيز الحوكمة من خلال النظام المحاسبي المالي المكيف

2. محاسبة القطاع الفلاحي وفق النظام المحاسبي المالي المكيف

تعتبر محاسبة القطاع الفلاحي أحد الجوانب الحيوية التي تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حيث يلعب هذا القطاع دورا بارزا في توفير الغذاء، و توفير فرص العمل، و دعم الاقتصاد المحلي. يتسم القطاع الفلاحي بتنوعه الكبير حيث يشمل مجموعة واسعة من الأنشطة مثل زراعة المحاصيل و تربية الحيوانات و صيد الأسماك، مما يجعله قطاعا معقدا يتطلب نظاما محاسبيا خاصا يلبي احتياجاته الفريدة.

تتطلب طبيعة الأنشطة الزراعية نظاما محاسبيا مرنا و قابلا للتكيف نظرا للتقلبات الموسمية و العوامل البيئية التي تؤثر على الإنتاج. فالمزارعون يواجهون تحديات متعددة بدء من التغيرات المناخية مرورا بتقلبات الأسعار وصولا إلى التكاليف المتغيرة المرتبطة بالمدخلات الزراعية مثل البذور، الأسمدة و المبيدات. لذلك، فإن وجود نظام محاسبي مالي متكيف يعتبر أمرا ضروريا لضمان استدامة الأعمال الزراعية و تحقيق الربحية.

1.2 مفهوم المحاسبة الزراعية:

هي نظام محاسبي متخصص يهدف إلى تسجيل و تحليل الأنشطة المالية المتعلقة بالزراعة، تتمثل وظيفتها الأساسية في توفير معلومات دقيقة و موثوقة للمزارعين و صناع القرار في القطاع الزراعي، مما يساهم في تحسين كفاءة الإنتاج و اتخاذ قرارات مالية مستنيرة.

تتضمن المحاسبة الزراعية مجموعة من العمليات التي تشمل تحديد التكاليف، تحليل الإيرادات، و إعداد التقارير المالية. كما تهتم بتقييم الربحية و التخطيط المالي، مما يساعد المزارعين على فهم أداء نشاطهم بشكل أفضل. (وليد عمر البشير ابراهيم، 2016، ص 67).

و تشمل المحاسبة الزراعية الفروع التالية :

1.1.2 المحاسبة المالية الزراعية :

هي تطبيق للمبادئ و الأسس و الفروض المحاسبية المتعارف عليها في الوحدات التي تمارس نشاطا أو أنشطة زراعية بهدف قياس نتائج الأعمال لهذه الوحدات عن فترة زمنية معينة، و إعداد المركز المالي في تاريخ معين.

2.1.2 محاسبة التكاليف الزراعية:

هي تطبيق لأسس و مبادئ و طرق محاسبة التكاليف في الوحدات التي تمارس نشاطا أو أنشطة زراعية بغرض قياس تكلفة النشاط الزراعي، و الرقابة عليه، و ترشيد القرارات الإدارية من خلال القيام بعملية تسجيل و تبويب و تحميل لأحداث التكاليفية بالوحدة ككل و المعبر عنها في صورة وحدات نقدية.

3.1.2 المحاسبة الإدارية :

هي تطبيق لمفاهيم و أساليب و طرق المحاسبة الإدارية في المشروعات الزراعية بهدف قياس و توصيل المعلومات اللازمة للإدارة بكافة مستوياتها من أجل مساعدتها في رسم السياسات، و التخطيط، و ترشيد القرارات، و الرقابة و المتابعة، و تقييم الأداء و النتائج، و إدارة المنشأة بكفاءة و فعالية.

2.2 الممارسات المحاسبية

1.2.2 الاعتراف المحاسبي:

يشير إلى العملية التي يتم من خلالها تحديد و تسجيل المعاملات المالية الخاصة بالأنشطة الزراعية، يهدف هذا الاعتراف إلى توفير معلومات دقيقة و موثوقة عن الأداء المالي للمزارع، مما يساعد المزارعين و صناع القرار في اتخاذ القرارات. و يشمل العناصر التالية (إيمان عباس حلمي، 2021، ص 15-16):

- **تحديد الأحداث المالية:** تشمل المعاملات المالية المرتبطة بالقطاع الزراعي ، مثل بيع المحاصيل، شراء بذور و الأسمدة، و تكاليف العمالة.

- **معايير الاعتراف:** يجب أن تتماشى عملية الاعتراف مع المعايير المحاسبية الدولية IFRS و المبادئ المحاسبية المقبولة عموما GAAP مع الأخذ في الاعتبار الخصوصيات الزراعية.

- **التوقيت:** يتطلب الاعتراف المحاسبي في القطاع الزراعي تحديد النقطة الزمنية التي يتم فيها تسجيل الإيرادات و المصروفات، على سبيل المثال يمكن الاعتراف بالإيرادات عند حصاد المحصول أو بيعه.

2.2.2 المبادئ الأساسية للاعتراف المحاسبي:

- **مبدأ الاستحقاق:** يتم الاعتراف بالإيرادات و المصروفات عند حدوثها و ليس عند استلام النقد أو دفعه، قد يعني ذلك الاعتراف بالإيرادات عند حصاد المحصول و ليس عند بيعه.

- **مبدأ الحيطة و الحذر:** يتم الاعتراف بالخسائر المحتملة في وقت مبكر مثل خسائر المحاصيل بسبب الظروف المناخية، بينما يتم الاعتراف بالأرباح عند تحققها.

3.2.2 القياس المحاسبي:

هو العملية التي يتم من خلالها تحديد قيمة الأصول و الالتزامات و الإيرادات و المصروفات، يهدف القياس إلى تقديم معلومات دقيقة و موثوقة تعكس الوضع المالي الزراعي. و يشمل العناصر التالية:

- **تحديد الأصول:** تشمل الأصول الزراعية مثل الأراضي، المباني، المعدات، المحاصيل و الحيوانات. و يجب قياس قيمة هذه الأصول بناء على تكلفتها التاريخية أو قيمتها العادلة.

- **تحديد الالتزامات:** تشمل الالتزامات مثل القروض، الديون، التكاليف المستحقة. يجب قياس هذه الالتزامات بناء على المبالغ المستحقة في الوقت الحالي.
- **تحديد الإيرادات:** يتم قياس الإيرادات من بيع المحاصيل أو المنتجات الزراعية بناء على السعر الذي تم البيع به، مع مراعاة أي خصومات أو عوائد.
- **تحديد المصروفات:** تشمل المصروفات تكاليف الإنتاج مثل تكاليف البذور، الأسمدة، العمالة و الصيانة. يجب قياس هذه المصروفات بدقة لضمان تقديم صورة صحيحة عن الربحية.

4.2.2 المبادئ الأساسية للقياس المحاسبي:

- **مبدأ التكلفة التاريخية:** يتم قياس الأصول بناء على التكلفة التي تم شراء الأصول بها، مما يوفر قاعدة ثابتة للقياس.
- **مبدأ القيمة العادلة:** يمكن قياس الأصول و الالتزامات بناء على قيمتها السوقية الحالية، مما يعكس التغيرات في السوق.
- **مبدأ الاستحقاق:** يتم قياس الإيرادات و المصروفات عند حدوثها، و ليس عند استلام النقد أو دفعه، مما يضمن تقديم صورة دقيقة عن الأداء المالي.

5.2.2 العرض و الإفصاح:

- هو كيفية تقديم المعلومات المالية المتعلقة بالأنشطة الزراعية بشكل واضح و شفاف، يهدف هذا المفهوم إلى ضمان أن المعلومات المقدمة للمستخدمين (المستثمرين، المقرضين، الجهات التنظيمية) تعكس الوضع المالي و الأداء الاقتصادي. و يشمل العناصر التالية:
- **العرض:** يتعلق بكيفية تنظيم و تقديم البيانات المالية في التقارير، يجب أن تكون المعلومات مرتبة بشكل يسهل فهمها مع التركيز على الأرقام الرئيسية مثل الإيرادات، المصروفات، الأرباح.
- **الإفصاح:** يشير إلى تقديم معلومات إضافية توضح الأرقام المدرجة في البيانات المالية، يتضمن ذلك تفاصيل حول السياسات المحاسبية المستخدمة، المخاطر المحتملة، و الالتزامات المالية.

6.2.2 المبادئ الأساسية للعرض و الإفصاح:

- **الشفافية:** يجب أن تكون المعلومات المقدمة واضحة و غير مضللة، مما يساعد المستخدمين على فهم الوضع المالي بشكل أفضل.
- **الملاءمة:** يجب أن تكون المعلومات المقدمة ذات صلة بالقرارات التي يتخذها المستخدمون، مما يعزز من قيمة البيانات المالية.
- **التناسق:** يجب أن يتم عرض المعلومات بنفس الطريقة من فترة لآخرى، مما يسهل المقارنة بين الفترات المختلفة.

7.2.2 أهمية العرض و الإفصاح في المحاسبة الزراعية:

دور النظام المحاسبي المكيف في تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع الفلاحي -دراسة تحليلية-

- تعزيز الثقة: يساعد في بناء الثقة بين المزارعين و المستثمرين من خلال تقديم معلومات دقيقة و موثوقة.
- تحسين اتخاذ القرار: يوفر معلومات شاملة تساعد صناع القرار في اتخاذ القرارات بشأن استثماراتهم و إدارة مواردهم.
- التوافق مع المعايير المحاسبية: يضمن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية ، مما يسهل الامتثال للتشريعات و الأنظمة

3. الحوكمة وأهميتها في القطاع الفلاحي

1.3 تعريف الحوكمة

الحوكمة :هي أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة.(سعد زناد دروش، 2020، ص 08) .
كذلك هي "مجموعة من القواعد، العمليات، الممارسات التي تحدد كيفية إدارة و تنظيم المؤسسات، سواء كانت حكومية أو خاصة، أو غير ربحية. تهدف إلى تحقيق الشفافية، المساءلة، و الكفاءة في اتخاذ القرارات مما يسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة". (بسام عبد الله بسام، 2014، ص 178).
أما محمد سيد أحمد يعرفها كما يلي: الإطار الذي يحدد كيفية تنظيم و إدارة المؤسسات و يشمل مجموعة العمليات التي يتم بموجبها اتخاذ القرارات و توجيه الأداء. تعكس الحوكمة العلاقات بين مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك الإدارة، المساهمين، الموظفين، العملاء، و تضمن التوازن بين مصالحهم. (زهير عبد الكريم الكايد، 2003، ص 09).

2.3 تعريف الحوكمة الفلاحية

هي إطار شامل يتضمن مجموعة من المبادئ، السياسات، و العمليات التي تهدف إلى إدارة القطاع الفلاحي بفعالية و شفافية . يشمل هذا الإطار تنظيم العلاقات بين مختلف الأطراف المعنية بما في ذلك المزارعين و الجهات الحكومية و المنظمات غير الحكومية و المجتمعات المحلية. تهدف الحوكمة الفلاحية إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحسين إدارة الموارد الطبيعية و تعزيز الأمن الغذائي و تحقيق العدالة الاجتماعية.

3.3 مبادئ الحوكمة الفلاحية

- 1.3.3 الشفافية: تعني وضوح المعلومات المتعلقة بالسياسات الفلاحية، و الإنتاج و التوزيع. يجب أن تكون البيانات المالية و الإدارية متاحة لجميع الأطراف المعنية، مما يعزز الثقة في النظام.
- 2.3.3 المساءلة: تشير إلى ضرورة محاسبة الجهات المسؤولة عن اتخاذ القرارات و إدارة الموارد، كما يجب أن تكون هناك آليات واضحة لمراقبة الأداء و تقييم النتائج ، مما يسهم في تقليل الفساد و تعزيز النزاهة.
- 3.3.3 المشاركة: تعني إشراك جميع الأطراف المعنية في عملية صنع القرار. يجب أن يكون للمزارعين و المجتمعات المحلية صوت في السياسات التي تؤثر على حياتهم، مما يعزز الشعور بالملكية و المسؤولية.
- 4.3.3 الاستدامة: تعكس أهمية الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. يتطلب ذلك تبني ممارسات زراعية مستدامة تقلل من التأثيرات السلبية على البيئة و تدعم التنوع البيولوجي.

4.3 أهداف الحوكمة الفلاحية

- تحسين الإنتاجية من خلال إدارة الموارد بشكل أفضل، يمكن زيادة كفاءة الإنتاج و جودة المنتجات؛
- تعزيز الأمن الغذائي يساهم النظام الفعال في ضمان توفر الغذاء الكافي و المغذي للسكان؛
- حماية البيئة تركز الحوكمة الفلاحية على تطبيق ممارسات زراعية مستدامة تحافظ على البيئة و تقلل من التلوث؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية تسعى إلى تقليل الفجوات الاقتصادية و الاجتماعية بين مختلف الفئات في المجتمع.

5.3 أدوات و آليات الحوكمة الفلاحية

تتضمن الحوكمة الفلاحية مجموعة من الأدوات و الآليات التي تهدف إلى تحسين إدارة القطاع الفلاحي و تعزيز الشفافية و المساءلة منها:

1.5.3 الأدوات القانونية و التنظيمية: التشريعات بمعنى وضع قوانين واضحة تنظم القطاع الفلاحي و تحدد حقوق وواجبات جميع الأطراف المعنية، تطوير اللوائح التنظيمية للممارسات الزراعية و الحفاظ على البيئة.

2.5.3 آليات الشفافية و المساءلة: إلزام المؤسسات الفلاحية بإعداد تقارير مالية دورية توضح الأداء المالي و الإنتاجي، و إنشاء أنظمة للمراجعة الداخلية لضمان الالتزام بالمعايير و السياسات.

3.5.3 آليات المشاركة: تنظيم مننديات و مشاورات دورية تجمع بين المزارعين و الجهات الحكومية و المجتمع المدني لمناقشة القضايا الفلاحية، و استخدام أدوات لجمع آراء المزارعين و المجتمعات المحلية حول السياسات الفلاحية.

4.5.3 أدوات التعليم و التوعية: تقديم دورات تدريبية للمزارعين حول ممارسات الزراعة المستدامة و أهمية الحوكمة ، و تنظيم حملات توعية لتعريف المجتمع بأهمية الحوكمة الفلاحية و تأثيرها على التنمية.

5.5.3 تكنولوجيا المعلومات: استخدام نظم المعلومات الزراعية لجمع و تحليل البيانات الزراعية، مما يسهل اتخاذ القرارات، و إنشاء منصات الكترونية لتبادل المعلومات و الخبرات بين المزارعين و الجهات المعنية.

6.5.3 آليات التمويل: إنشاء صناديق لدعم المشاريع الفلاحية المستدامة وتوفير التمويل اللازم، و تعزيز الشراكات بين العام و الخاص لتمويل المشاريع الزراعية.

7.5.3 المراقبة و التقييم : تطوير أنظمة لمراقبة تنفيذ السياسات الفلاحية و تقييم نتائجها و تحديد مؤشرات أداء لقياس فعالية السياسات و الإجراءات المتبعة في القطاع الفلاحي.

4. تدابير تعزيز الحوكمة من خلال النظام المحاسبي المالي المكيف (دراسة تحليلية)

من خلال القرار الوزاري رقم 201 المؤرخ في 01 جوان 2023 نسجل أن ما ورد فيه من عمليات سواء من خلال القوائم المالية أو الجدول الملحق يعتبر أكثر إثراء مما ورد في النظام المحاسبي المالي حسب القانون 11/07 حيث نجد:

دور النظام المحاسبي المكيف في تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع الفلاحي -دراسة تحليلية-

1.4 العناصر الرئيسية في الميزانية

تتضمن الميزانية عناصر محددة تعكس طبيعة العمليات الزراعية و احتياجاتها مثل:

جدول رقم 01: عناصر أصول الميزانية في القطاع الفلاحي

الأصول	الشرح
الأصول البيولوجية	تشمل الأصول البيولوجية النباتات و الحيوانات التي تستخدم في الإنتاج الزراعي، كما يمكن أن تشمل أيضا الأشجار المثمرة و المحاصيل الزراعية و المواشي. يتم تقييمها بالقيمة العادلة و تسجيلها في الميزانية كأصول بيولوجية، يشمل ذلك تسجيل الأصول البيولوجية التي تزرع و تربى من اجل الحصاد أو الإنتاج.
الأراضي الزراعية	تشمل الحقول و المزارع و الغابات التي تستخدم في الإنتاج الزراعي، يتم تسجيلها في الميزانية كأصول ثابتة. يتم تقييمها بناء على القيمة السوقية أو التكلفة التاريخية و تحديث قيمتها بشكل دوري لتعكس التغيرات في السوق.
الإنتاج الزراعي المحصود	يشمل الإنتاج الزراعي المحصود المحاصيل التي تم جمعها و المنتجات الحيوانية مثل اللحوم و الحليب. يتم تقييمه بالقيمة العادلة و يتم تسجيله كأصول متداولة في الميزانية.

المصدر: القرار رقم 201 المتضمن النظام المحاسبي المالي للقطاع الفلاحي، الصادر في 2023/06/01.

نلاحظ أن من أهم التدابير التي تعزز الحوكمة و التي خص بها النظام المحاسبي المالي في القرار 201

في الميزانية هو :

☞ الإفصاحات المالية: تشمل الإفصاحات المالية تقديم معلومات مفصلة حول الأصول البيولوجية و المعدات الزراعية و الإنتاج الزراعي المحصود، يجب أن تتضمن الإفصاحات معلومات حول الكميات و القيم المالية و التغيرات في الأصول.

☞ الإفصاحات غير المالية: تشمل تقديم معلومات حول الممارسات الزراعية و الأساليب المستخدمة في الإنتاج، يمكن أن تشمل هذه الإفصاحات معلومات حول الاستدامة و الممارسات البيئية.

2.4 العناصر الرئيسية في جدول النتائج

شمل جدول حسابات النتائج العناصر التي تساعد تقديم صورة واضحة و شفافة عن الأداء المالي للأنشطة الزراعية و تتضمن مايلي:

جدول رقم 02: عناصر جدول حسابات النتائج في القطاع الفلاحي

جدول حسابات النتائج	الشرح
---------------------	-------

• تفاصيل الإيرادات الزراعية: تقديم معلومات مفصلة حول الإيرادات من مبيعات المحاصيل و المنتجات الحيوانية بما في ذلك الأنواع و الكميات و الأسعار. • الإيرادات الأخرى: مثل إيرادات الإيجارات الزراعية، المنح الحكومية، و إيرادات الخدمات الزراعية المقدمة للغير.	الإيرادات
• تفاصيل تكاليف الإنتاج: تقديم معلومات تفصيلية حول تكاليف البذور و الأسمدة و المبيدات، تكاليف العمالة، و تكاليف المياه و الكهرباء المستخدمة في الأنشطة الزراعية. • تكاليف صيانة الأصول البيولوجية: تقديم تفاصيل حول التكاليف المتعلقة برعاية النباتات و الحيوانات بما في ذلك تكاليف الوقاية و العلاج. • الأرباح و الخسائر: الإفصاح عن الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة للأصول البيولوجية و توضيح أسباب هذه الخسائر.	التكاليف و المصروفات
البنود غير المتكررة أو الاستثنائية: الإفصاح عن أي بنود غير متكررة قد تؤثر على الأداء المالي للأنشطة الزراعية مثل التعويضات من الكوارث الطبيعية أو الحوادث غير المتوقعة.	البنود الاستثنائية

المصدر: القرار رقم 201 المتضمن النظام المحاسبي المالي للقطاع الفلاحي، الصادر في 2023/06/01.

3.4 العناصر الرئيسية في جدول تدفقات الخزينة

جدول تدفقات الخزينة (التدفقات النقدية) يعتبر أداة هامة لفهم حركة النقد داخل و خارج المؤسسة الزراعية ،

فيما يلي العناصر الرئيسية التي وردت في جدول التدفقات النقدية للقطاع الزراعي:

جدول رقم 03: عناصر تدفقات الخزينة في القطاع الفلاحي

الشرح	جدول تدفقات الخزينة
• الإيرادات النقدية من المبيعات الزراعية: تشمل توضيح الإيرادات النقدية الناتجة عن بيع المحاصيل و المنتجات الحيوانية و الخدمات الزراعية.	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

دور النظام المحاسبي المكيف في تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع الفلاحي -دراسة تحليلية-

• التكاليف التشغيلية النقدية: تشمل تكاليف شراء البذور و الأسمدة و تكاليف العمالة الزراعية، و تكاليف المياه و الكهرباء المدفوعة نقدا. • المدفوعات للنفقات الإدارية و العمومية: تشمل المدفوعات للنفقات الإدارية، التسويق، البحث و التطوير.	
• الاستثمارات في الأصول البيولوجية: تشمل التدفقات النقدية المستثمرة في شراء النباتات و الحيوانات الجديدة. • إيرادات بيع الأصول الثابتة: تشمل الإيرادات النقدية الناتجة عن بيع الأراضي و المباني و المعدات الزراعية غير المستخدمة أو القديمة.	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

المصدر: القرار رقم 201 المتضمن النظام المحاسبي المالي للقطاع الفلاحي، الصادر في 2023/06/01.

👉 أهم النتائج المستخلصة من القرار 201 المؤرخ في 01 جوان 2023 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي بالقطاع الفلاحي:

- تقديم صورة شاملة للأصول و الخصوم مثل الأصول البيولوجية، الأراضي، المعدات الزراعية، و تبين الخصوم المالية المستحقة؛
- تسهم في تحقيق مستوى عال من الشفافية و المساءلة في العمليات المالية مما يعزز الثقة بين المستثمرين و الممولين؛
- تقديم معلومات دقيقة و مفصلة حول الأصول و المصروفات و الإيرادات يساعد في تحسين إدارة الموارد الزراعية و تحقيق الكفاءة الاقتصادية؛
- تقديم بيانات مفصلة يساعد في اتخاذ القرارات من قبل الإدارة و المستثمرين و صانعي القرار.

الملاحق

تساهم الملاحق في تقديم معلومات تفصيلية و شاملة تساهم في تحسين الشفافية و تحليل الأداء المالي و ضمان الامتثال التنظيمي، من خلال تقديم هذه المعلومات يمكن تحقيق فهم أعمق للأداء المالي و اتخاذ قرارات لتعزيز الكفاءة الاقتصادية و الاستدامة.

عناصر الملاحق التي خص بها النظام المحاسبي المالي في القرار 201 الخاص بالقطاع الفلاحي:

- تقديم وصفي شامل حول الأصول البيولوجية مثل أنواع النباتات و الحيوانات، الكميات المتاحة، القيمة العادلة أو التكلفة التاريخية لكل منها؛
- شرح الطرق و المعايير المستخدمة لتقييم الأصول البيولوجية، و توضيح تأثير هذه التقييمات على البيانات المالية؛
- توضيح الالتزامات المالية الأخرى التي على المؤسسة مواجهتها، مثل الفواتير المتأخرة و الالتزامات التعاقدية؛
- عرض تحليل مفصل للربحية من الأنشطة الزراعية المختلفة، و توضيح كيفية تأثير التكاليف و الإيرادات على الربحية النهائية؛
- تقديم معلومات عن الممارسات الزراعية المتبعة، مثل طرق الزراعة المستدامة و الإدارة البيئية؛
- توضيح المخاطر التي تواجه العمليات الزراعية مثل التغيرات المناخية، الآفات، الأمراض، و توضيح التدابير الوقائية المعتمدة للتعامل معها.

➤ أهمية الملاحق في تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع الفلاحي:

- تقديم معلومات إضافية و مفصلة يساعد على تعزيز مستوى الشفافية في العمليات المالية، مما يزيد من ثقة المستثمرين و الممولين؛
- تتيح الملاحق إجراء تحليل أعمق للأداء المالي للأنشطة الزراعية، مما يساعد في اتخاذ قرارات لتحسين الكفاءة الاقتصادية؛
- تضمن الملاحق تقديم المعلومات المطلوبة للامتثال للقوانين و اللوائح المحاسبية، مما يقلل من المخاطر القانونية و المالية.

5. الخاتمة:

في ظل الأهمية المتزايدة لتعزيز الحوكمة في القطاع الفلاحي، يتضح أن النظام المحاسبي المالي المكيف يلعب دوراً جوهرياً في تحقيق الشفافية و المساءلة و النزاهة، من خلال توفير تقارير مالية (قوائم مالية) دقيقة و موثوقة، يمكن للمؤسسات الفلاحية تحسين إدارة مواردها و اتخاذ قرارات مستنيرة مبنية على معلومات مالية حقيقية ، مما يساهم في رفع كفاءتها التشغيلية و تعزيز الثقة بين الأطراف المعنية.

1.5 نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف يساهم بشكل كبير في تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع الفلاحي من خلال:

➤ تعزيز الشفافية من خلال تقديم قوائم مالية دورية و شاملة تمكن المؤسسات الفلاحية من توفير معلومات دقيقة و شفافة لأصحاب المصلحة مما يعزز الثقة و يقلل من الشكوك المتعلقة بالإدارة المالية؛

دور النظام المحاسبي المكيف في تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع الفلاحي -دراسة تحليلية-

- ☞ تحسين المساءلة يتيح النظام المحاسبي المكيف للمؤسسات الفلاحية تتبع الأداء المالي بدقة مما يساعد في تحديد المسؤوليات و المساءلة عن النتائج المالية و الإدارية و يضمن الامتثال للمعايير المحاسبية؛
- ☞ رفع كفاءة الإدارة المالية يساهم النظام المحاسبي المكيف في تحسين كفاءة الإدارة المالية من خلال تحليل البيانات المالية بشكل فعال مما يمكن المؤسسات الفلاحية من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات موثوقة؛
- ☞ تعزيز النزاهة الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية يساعد في تعزيز النزاهة و المصداقية في العمليات المالية مما يقلل من مخاطر الفساد و التلاعب المالي؛
- ☞ تحسين العلاقات بين الأطراف المعنية من خلال تبني مبادئ الحوكمة يمكن للمؤسسات الفلاحية تحسين العلاقات مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المزارعين المستثمرين، المجتمع المحلي، مما يعزز من التعاون و الشراكة في تحقيق الأهداف المشتركة.

2.5 توصيات:

- يمكن للمؤسسات الفلاحية في الجزائر تعزيز الحوكمة بشكل فعال عبر النظام المحاسبي المالي المكيف من خلال :
 - تقديم برامج تدريبية شاملة للكوادر المحاسبية لرفع مستوى الكفاءة و الفهم العميق للنظام المحاسبي المالي المكيف من أجل تعزيز الفهم بأهمية الحوكمة و النظام المحاسبي المالي؛
 - الاستثمار في تطوير نظم معلومات محاسبية متكاملة تساعد في تحسين إدارة الموارد المالية و توفير تقارير دقيقة و موثوقة ؛
 - إقامة شراكات مع الجهات الرقابية لضمان الامتثال للمعايير المحاسبية و تعزيز الحوكمة المالية؛
 - تطبيق عمليات تدقيق و مراجعة دورية للتأكد من فعالية النظام المحاسبي المالي و إجراء التحسينات اللازمة.

1.6 قائمة المراجع:

- وليد عمر البشير إبراهيم، مدى توافق الممارسة المحاسبية في النشاط الزراعي في السودان و المعيار الدولي رقم 41 ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزيرة، السودان، نوفمبر، 2016 .
- إيمان عباس حلمي و آخرون، الأصول العلمية و العملية للمحاسبة في المنشآت الزراعية، الطبعة الأولى ، القاهرة، مصر ، 2021.
- القرار 201، المتضمن النظام المحاسبي المالي للقطاع الفلاحي، المؤرخ في 2023/06/01.
- سعد زناد دروش وآخرون، الحوكمة منهج إداري للإصلاح ومحاربة الفساد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2020.
- بسام عبد الله البسام، " الحوكمة الرشيدة :دراسة حالة العربية السعودية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67-68 ، السعودية، 2014.
- زهير عبد الكريم الكايد، قضايا وتطبيقات الحكمانية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر ، 2003 .